

أعلنت السفارة السويسرية أنها لا تعلم شيئاً عن لجنة استرداد الأموال التي شكلها مجلس الوزراء المصري برئاسة الدكتور عصام شرف وأعطها صلاحيات موسعة للتفاوض مع الحكومة السويسرية لاسترداد أموال الدولة المهربة خارج البلاد والمودعة داخل بنوكها.

وأكدت السفارة، في بيان صادر عنها، أنه لا يمكن التفاوض على أمور تخضع لإشراف القضاء السويسري، فضلاً عن أن إجراءات استرداد الأموال تبدأ بإصدار أحكام نهائية ضد المودعين وهو ما لم يتم حتى الآن.

وأضافت أنه فيما يخص القانون السويسري بشأن "رد الأصول غير الشرعية" والذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2011 بمثابة قانون بديل لقانون التعاون القضائي في الشئون الجنائية، ويطبق مع البلاد التي يسود فيها ظروف تحول دون قيامها بالملاحقة القضائية على ما يرام أو دون المضي قدماً في الوفاء بإجراءات التعاون القضائي مع سويسرا.

ولمواجهة هذه الحالات يجوز للمجلس الفيدرالي السويسري أن يطبق هذا القانون، وحتى الآن فإن مصر نجحت في الوفاء بمتطلبات القضايا التي تقتضى تعاوناً مع سويسرا، وعليه فلا يجوز تطبيق هذا القانون ورد الأموال إلا بعد صدور أحكام قضائية نهائية في حق المتهمين.

جدير بالذكر أن الجهود المصرية المبذولة لاسترداد الأموال المجمدة في سويسرا تأتي استناداً إلى قانون أقره البرلمان السويسري منذ أشهر يسمح للحكومة السويسرية بالتفاوض مع الدول حول آلية إعادة الأموال غير المشروعة الموجودة لدى البنوك السويسرية دون الانتظار لصدور أحكام قضائية ضد الأشخاص المجمدة حساباتهم.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 01/09/2011

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammedfarag.com